

المحاضرة السابعة

قواعد حل تنازع القوانين في مسائل الالتزامات التعاقدية وغير التعاقدية

الالتزامات التعاقدية : هي التصرفات التي تتصل بنشاط الفرد فإنها تخضع للمسؤولية العقدية التي تحدد القانون الواجب التطبيق .

أما اذا كان هناك التزامات غير عقدية أي (الأفعال الضارة والنافعة) فإنها تخضع لقانون الدولة التي حدثت فيها الواقعة المنشئة للالتزام، ويصبح قانون تلك الدولة هو الذي يفترض أن يطبق عليها . مثال ذلك (شخص عراقي يقود سيارة باتجاه ايران وأثناء دخولها الاراضي الايرانية وقع حادث مروري ، أدى الى إصابة شخص باكستاني)، هنا سيتنازع أكثر من قانون على تلك المسألة التي رفعت بحق السائق العراقي ، فما هو القانون الواجب التطبيق على هذه الواقعة ؟

ج/ (الوقائع غير التعاقدية يسري عليها قانون الدولة التي حدثت فيها الواقعة المنشئة للالتزام ، استناداً للمادة 27 من القانون المدني العراقي)، أي انه سيطبق القانون الايراني على الواقعة التي حدثت في المثال المذكور آنفاً .